



١٦٦٥ منشأة صناعية في حماة أكثرها في قطاع الألبان والألبان

حماة - محمد أحمد حجازي

بين رئيس غرفة صناعة حماة زياد عربو له «الوطن» أن عدد المنشآت المتضررة التي عانت للعمل ٩٥ منشأة، موضحاً أن عدد المنشآت الصناعية الخاصة بالمحافظة يبلغ ١٦٦٥ منشأة، منها ٧٠٠ للأغذية و٥٠٠ للمنتجات البلاستيكية و٤٠٠ للصناعات الهندسية، و٦٥ للصناعات النسيجية، و١٠ منها حاصلة على الإيزو، ومعظم عمالها مسلحون بالتأمينات الاجتماعية ويتقاضون رواتب جيدة، عن دوام ٨ ساعات عمل باليوم، وبعدها لكل ساعة دوام بحسب أجر ساعتين، ويوم الجمعة بيومين.

وأوضح عربو أن حماة تعد الثالثة بين شقيقاتها بالصناعة الوطنية، والحجم الأكبر من الاستثمارات فيها بقطاع الألبان والألبان، إضافة إلى ريادتها في صناعة الزيوت النباتية ضمن المواصفات القياسية السورية ومعظمها يصدر إلى بلدان عربية وأجنبية، وكذلك بتجميع السيارات التي أسست من مميزات الصناعة مؤخراً.

وأشار عربو إلى أن أبرز الصعوبات التي تواجه الصناعيين ارتفاع تكاليف الإنتاج ومدخلات الطاقة، وخصوصاً المازوت، التي تشكل عبئاً على الصناعي وعلى المواطن أيضاً، فالصناعة يحلها للمواطن لأنه لا يبيع بخسارة، إضافة إلى هجرة الأيدي العاملة الكبيرة، والرسوم والضرائب التي لم تتغير منذ العام ٢٠٠٥، وتتمنى عربو معالجة مشكلة التصريف الزراعي بحماة التي تعد من أشد موعات الترخيص للمنشآت الصناعية الحديثة أو للمستثمرين الراغبين في الاستثمار في حماة، إذ بحسب تصنيف وزارة الزراعة حماة كلها أرض زراعية؛ وعن مشروع المدينة الصناعية بمنطقة سلمية، أمل عربو أن تبصر هذه المدينة الصناعية النور، فاعتراض بعض الجهات المحلية على تنفيذها غير منطقي، وتتعدّد آمال واسعة عليها، إذا ما أقيمت في منطقتي بركان وديل العجل القاريين في منطقة سلمية، حيث تبلغ مساحة الأرض المستهدفة ١١٠٠ هكتار وهي تخدم أرياف حصص الشمالي والرقّة وإدلب وحماة كونها تقع في منطقة تتوسط المحافظات الأربع، وتصنيفها زراعي درجة خامسة، مضيفاً: وقد وافقت الزراعة على ٩٠ هكتاراً فقط رغم أننا خفضنا المساحة إلى ٥٠٠ هكتار، ما تأمله تسهيل هذا المشروع المهم لكونه يقدم فائدة كبرى للمنطقة والمحافظة عموماً.

محصول الشعير بين إمكانيات «الأعلاف» المتواضعة وجشع التجار.. ولأول مرة فرق ٥٠ ليرة في سعر الشعير بين الخاص والحكومي لمصلحة الدولة

محافظ حلب: عمليات التسويق جيدة وإمكانيات التخزين في حلب مفتوحة

مدير الأعلاف: ٧٠ ملياراً جاهزة لتسديد قيمة الشعير المورد من الفلاحين حصراً < مراد: لن يحصل على شهادة المنشأ إلا الفلاح الحقيقي على الرغم من كل التسهيلات

محمود الصالح

بدأت عمليات حصاد محصول الشعير في بداية أيار الماضي، لكن عمليات الاستلام من مراكز المؤسسة العامة للأعلاف لم تبدأ إلا في ٢٨ أيار الماضي بسبب عدم جاهزية هذه المراكز. قال «الوطن» العديد من الشكاوى من حلب والرقّة والحسكة حول قلة عدد مراكز الاستلام، وبعدها عن مواقع الإنتاج، إضافة إلى عدم وجود أكياس فارغة في مراكز الأعلاف، ما يضطر الفلاحين إلى محاولة تأمين حاجتهم من مؤسسة الحبوب علماً أنها غير معنية بتأمين الأكياس الفارغة للشعير. وحول الأسعار أجمع كل من تواصل معنا من الفلاحين إلى عدم امتلاكهم السيولة على الرغم من الإنتاج الوفير مهدد بالخطر، حيث نشط التجار في استغلال حاجة الفلاحين إلى عدم امتلاكهم السيولة المطلوبة لدفع تكاليف الحصاد وشراء الأكياس الفارغة ودفع أجور نقل المحصول إلى المراكز البعيدة. وبلغ سعر الشعير في مواقع الإنتاج بين ٦٠ ليرة في الرقّة وريف حلب الشرقي و٧٠ ليرة في الحسكة، في وقت تفقت الحكومة قيمة الشعير بسعر مدعوم لتشجيع الفلاحين ودعم الاقتصاد الوطني بسعر ١٣٠ ليرة للتع، ويؤكد عدد من الفلاحين أنهم لا يستفيدون من هذا السعر ومن يجني البرج الذي يصل إلى ٥٠ ليرة هم التجار، والفلاح مضطر لبيع إنتاجه للتاجر لعدم توافر الأكياس لديه لشراء الأكياس ودفع تكاليف الحصاد والتسويق، ما أدى إلى انتعاش سوق تجارة الشعير في أغلب المحافظات.



بدأت عمليات حصاد محصول الشعير في بداية أيار الماضي، لكن عمليات الاستلام من مراكز المؤسسة العامة للأعلاف لم تبدأ إلا في ٢٨ أيار الماضي بسبب عدم جاهزية هذه المراكز. قال «الوطن» العديد من الشكاوى من حلب والرقّة والحسكة حول قلة عدد مراكز الاستلام، وبعدها عن مواقع الإنتاج، إضافة إلى عدم وجود أكياس فارغة في مراكز الأعلاف، ما يضطر الفلاحين إلى محاولة تأمين حاجتهم من مؤسسة الحبوب علماً أنها غير معنية بتأمين الأكياس الفارغة للشعير. وحول الأسعار أجمع كل من تواصل معنا من الفلاحين إلى عدم امتلاكهم السيولة على الرغم من الإنتاج الوفير مهدد بالخطر، حيث نشط التجار في استغلال حاجة الفلاحين إلى عدم امتلاكهم السيولة المطلوبة لدفع تكاليف الحصاد وشراء الأكياس الفارغة ودفع أجور نقل المحصول إلى المراكز البعيدة. وبلغ سعر الشعير في مواقع الإنتاج بين ٦٠ ليرة في الرقّة وريف حلب الشرقي و٧٠ ليرة في الحسكة، في وقت تفقت الحكومة قيمة الشعير بسعر مدعوم لتشجيع الفلاحين ودعم الاقتصاد الوطني بسعر ١٣٠ ليرة للتع، ويؤكد عدد من الفلاحين أنهم لا يستفيدون من هذا السعر ومن يجني البرج الذي يصل إلى ٥٠ ليرة هم التجار، والفلاح مضطر لبيع إنتاجه للتاجر لعدم توافر الأكياس لديه لشراء الأكياس ودفع تكاليف الحصاد والتسويق، ما أدى إلى انتعاش سوق تجارة الشعير في أغلب المحافظات.

ولفت رئيس اتحاد الفلاحين في حلب عبدو العلي إلى أن عمليات استلام محصول الشعير تتم من خلال أربعة مراكز في المناطق المحررة وبلغت الكميات المستلمة من هذه المراكز حتى العاشر من حزيران بحسب ١٢ ألف طن، مشيراً إلى وجود مشكلة في توافر الأكياس الفارغة، حيث قامت مؤسسة الأعلاف بتوزيع كل ما لديها من أكياس، والآن يتم الاستعانة بمؤسسة الحبوب، حيث يتم توزيع أكياس مستعملة، ويتم إعادة نصف قيمة الأكياس المستعملة للفلاحين من قبل الأعلاف، ويستطيع الفلاح الذي يرغب في التسويق شراء من الأسواق، والأكياس الفارغة متوافرة في الأسواق. وأعاد رئيس الاتحاد السبب في الازدحام على مراكز استلام الشعير إلى التأخر في البدء باستلام المحصول، وقيام الفلاحين بعمليات الحصاد خلال فترة واحدة ورغبة الجميع في التسويق بسرعة، وتمتلك الكوادر الموجودة في مراكز الاستلام، تلك أدى إلى هذا الازدحام الكبير على المراكز. وأكد المدير العام للمؤسسة العامة للأعلاف مصعب العوض توزيع المؤسسة ما لديها من أكياس من خلال مراكزها البالغة ١٦ مركزاً، حيث تم توزيع ٤٠٠ ألف كيس فارغ جديد و٢٠٠ ألف كيس مستعمل، لكن نظراً لجودة الموسم ووجود أسعار مجزية لدى الدولة، لم تكف هذه الأكياس المتاحة المطلوبة، ونظراً لأننا في مؤسسة الأعلاف لا نقوم عادة باستيراد الأكياس الفارغة تم الطلب بتأمين الحاجة من خلال

عقد تشاركي لاستثمار ١٠٠ ألف طن غصاري في العام

حمص - الوطن

كشف مدير فرع المؤسسة العامة للجيولوجيا والثروة المعدنية في حمص علي الرويشدي له «الوطن» عن قيام المؤسسة مؤخراً بإبرام عقد استثمار تشاركي مع إحدى شركات الاستثمار الوطنية لاستخراج كمية ١٠٠ ألف طن من مادة الغضار على مدار العام وذلك في مناطق الكمين ومنظار العبل بريف حمص الشرقي بقيمة مالية تقدر بمئات ملايين الليرات السورية، لافتاً إلى أن الكميات المستخرجة التي تم استخراجها منذ بدء العمل حتى تاريخه وصلت إلى أكثر من ٣٠ ألف طن، موضحاً أن هذه الكميات المستخرجة تزيد على الكميات التي تم استثمارها خلال العامين الماضيين، حيث بلغت كمية الغضار المنتجة نحو ١٨٧٥ طناً خلال عام ٢٠١٧ فقط، وفي عام ٢٠١٨ وصلت الكمية المستخرجة منه إلى نحو ٣٥ ألف طن. وأشار إلى أنه يوجد عدة عقود استثمار أخرى موقعة مع متعهدين ومستثمرين لاستخراج مادة الغضار بمنطقة وأماكن وجودها بمحافظة حمص في كل من مناطق ممكن وأدي الزكواوي وممكن الرخيمة وممكن منظار العبل وممكن الكمين بالريف الشرقي، مؤكداً أنه سيتم البدء بتنفيذ هذه العقود والمباشرة بعمليات الاستثمار مطلع الشهر القادم بهدف مضاعفة عملية الإنتاج لتلبية احتياجات السوق المحلية المتزايدة، باعتبار أن مادة الغضار يختلف أنواعها تعتبر من الخامات الصناعية المهمة وتدخل في العديد من الصناعات الكيماوية والطبية الهامة. وأضاف: إن مادة الغضار تستعمل في صناعة الأدوات الكهربائية والأواني الخزفية والخزفية وصناعة مواد البناء (الاسمنت - سيراميك - أجر - قرميد) وصناعة الورق وصناعة الأدوات الطبية والمواد العازلة إضافة إلى استخدامها في تنقية الزيوت وإزالة البقع كماء ماصة للإساعات والأغراض الزراعية المختلفة وغيرها.

مدير تربية اللاذقية له «الوطن»: إعفاء رئيسي مركزي عدي حمود وإحالتها مع المراقبين إلى التحقيق

عبيد سمير محمود



وضبط الحالة حتى لا يتم التشويش على الطلبة أثناء تقديم الامتحان وسير العملية الامتحانية. وأشار أبو خليل إلى أن المديرية لن تستيق الأحداث فهناك قرار وزاري ورقابة داخلية للبت في الأمر، مشيراً إلى أن هناك عقوبات على المراقب كما الطالب، وقد تصل إلى طرده من الخدمة في حال تورطه بحالات الغش، وعن حقيقة حرمان الطلبة من تقديم الامتحان، أكد أن الطلبة أكملت امتحانها وتابعت حتى نهاية الوقت، مبيّناً أنها قد تكون غير مستفيدة من القصاصات التي كانت بجوزتها وفي حال عدم الاستفادة لا يعاقب الطالب. ولت مدير التربية إلى أنه على الجميع استيعاب الأنظمة

أكد مدير التربية في اللاذقية عمران أبو خليل له «الوطن»، ضبط عدة حالات غش خلال الأيام الامتحانية الأولى لشهادتي التعليم الأساسي والثانوي في المحافظة، منها ٣ حالات بوساطة الهاتف المحمول و٢٦ حالة بوساطة القصصات الورقية والمصغرات. ولت أبو خليل إلى ضرورة الالتزام بالقوانين والأنظمة الامتحانية خلال تقديم الامتحانات سواء من الطلاب أو المراقبين، مشدداً على أن القانون فوق الجميع والمخالف ستم محاسبته بحسب القانون. وحول ما حدث في مدرسة عدي حمود، بيّن أبو خليل أن التعليمات الامتحانية واضحة جداً، ولا يجوز لأحد مخالفتها، وعلى إثره تم إعفاء رئيسي المركزين وجميع المراقبين من مهامهم وإحالتهم إلى الرقابة الداخلية للتحقيق، على حين أن المندوبة الوزارية عقوبتها من صلاحية وزارة التربية في حال كانت قد ارتكبت أخطاء، منوهاً بأن المجال مفتوح للأهالي والطلبة لتقديم أي شكاوى أو ملاحظات ليتم التحقيق فيها وفق الأنظمة. وأوضح مدير التربية أنه وخلال جولة المندوبة الوزارية في مدرسة عدي حمود لطلبات الفرع الأدبي الأحرار، لاحظت وجود خلل في إحدى القاعات الامتحانية، ومع اقترابها من الطلبة رمت إحدى الطالبات قصاصة بجوزتها في قميمصها، لتعثر عليها المندوبة داخل القاعة، وتابع أبو خليل: إن الغاية ضبط العملية الامتحانية، فالمرافق يجب عليه حماية الطالب من نفسه وضبط أي حالة وفق القانون وأخذ الطلبة إلى غرفة رئيس المركز وتفتيشها بحضور مراقبة أخرى ومصادرة القصاصة

٩٤ غشاً في امتحانات التعليم الأساسي والثانوية العامة في حمص

حمص - نبال إبراهيم

أكد مدير التربية في حمص أحمد إبراهيم له «الوطن»، سير العملية الامتحانية بشكل جيد في المحافظة، موضحاً أن الامتحانات تجري بأجواء إيجابية ولاسيما من الناحية التنظيمية داخل المراكز الامتحانية وخارجها، لافتاً إلى أنه لم يسجل حتى اللحظة أي حوادث من شأنها إعاقة العملية الامتحانية. وأوضح إبراهيم أن عدد الطلاب والطالبات المسجلين في امتحانات شهادة التعليم الأساسي والشهادة الثانوية بحمص وصل إلى ٥٣٤١٨ طالباً وطالبة وبلغ عدد المراكز الامتحانية ٤٥٨ مركزاً موزعين على امتداد المحافظة (مدينة وريف)، لافتاً إلى أنه تم توزيع المراكز الامتحانية في مراكز المدن والنواحي والتجمعات السكانية الكبيرة، كما تم اعتماد مراكز امتحانية في مناطق وبلدات الرستن وتبليسة وكفرلاها والزعرانة وتندو وتير معلع بريفي حمص الشمالي والشمالي الغربي. وبين أن نسبة الغش لدى الطلاب المسجلين للامتحانات كانت طبيعية جداً وضمن الحد المقبول. وكشف إبراهيم عن ضبط ٩٤ حالة غش بالأجهزة الخلووية والقصاصات الورقية والمصغرات وغيرها مع الطلاب وتم اتخاذ الإجراءات القانونية المتبعة بحقهم بحسب التعليمات الوزارية بهذا الخصوص، موضحاً أنه تم ضبط ٦٦ حالة غش في امتحانات الثانوية العامة منها ٣٤ حالة غش خلال امتحان مادة الفيزياء و٣٢ حالة غش خلال امتحان مادة الإنكليزي، في حين تم ضبط ٢٨ حالة غش في امتحانات شهادة التعليم الأساسي منها ٦ حالات غش بامتحان المادة الأولى (الاجتماعيات) و٢٢ حالة غش خلال امتحان المادة الثانية يوم أمس.